دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد الداخلي في شركات المساهمة

www.da-law-firm.com

00966591304009
00966591304009

Riyadh I Jeddah I AlKhurma

فهـــرس المحتويـــات

الموضوع	رقم الصفحة
تمهـيد	٣
مفهوم الفساد	٤
أثر الفساد على التنمية الاقتصادية	٥
حوكمة الشركات	٥
خصائص حوكمة الشركات	٦
أهداف ومزايا حوكمة الشركات في شركات المساهمة	٦
مبادئ حوكمة الشركات	٧
الأطراف المعنية بحوكمة الشركات	٨
أهمية حوكمة الشركات	٩
أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين	١٠
دور الحوكمة في الحفاظ على حقوق المساهمين	١٠
دور الحوكمة في الحد من الفساد في شركات المساهمة	١١
تطبيق حوكمة الشركات	١٢
تشكيل لجنة حوكمة الشركات	١٢
الخاتمة - الخلاصة	١٣

تمهيد :

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من الظواهر الخطيرة التي تواجه الدول بصفة عامة وبالأخص الدول النامية، إذ أعتبرت ظاهرة الفساد المالي والإداري كأداة مثبطة لأهداف التنمية الاقتصادية، ومعيقة لعملية النمو والرقي بالاقتصاديات الوطنية في ظل هذه الظروف دعت الحاجة إلى وجود ضوابط تعمل على كبح ظاهرة الفساد في الشركات ، فظهر مصطلح حوكمة الشركات وما كان لها من دور فعال في مجالات الإصلاح المالي والإداري وزيادة ثقة المستثمرين حيث أصبحت أعمال الشركات شديدة التعقد بحيث لا يمكن لمشرفيها مراقبتها وحدهم وعلى هذا الأساس تلقي مسؤولية كبيرة على المساهمين و ممثليهم في مجالس الإدارة، وذلك لتحقيق سامة و أمن جميع العمليات التي تقام على مستواها من خطر الفساد المالي و الإداري كانت الحوكمة هي الحل الأول لمنع حدوث هذا الفساد أو الحد منه في أقل تقدير، وذلك من خال مجموعة من الآليات، من أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية ذات الصلة، وكذلك تعزيز دور وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي، وبخاصة ما يتصل باستقلالية هاتين الوظيفتين وتشكيل لجنة التدقيق من مجلس الإدارة للإشراف عليهما.

ويتزايد الاهتمام بمبادئ حوكمة الشركات من مختلف الجهات سواء المساهمين أو المستثمرين، أو الجهات الرسمية، وغيرها. وذلك نتيجة لإدراك أهمية التزام الشركات بمبادئ الحوكمة وما يعود عليها من فوائد كبيرة تنعكس إيجابياً على أدائها ونموها وتطورها، واستقطاب المستثمرين، ومراعاة مصالح ذوي العلاقة بالشركة، ومن ثم، تحسين المناخ الاستثماري وتحفيز الاستثمار، وزيادة النمو الاقتصادي.

مفهوم الفساد:

إن الفساد لغة يعني:

«التلف والعطب والضرر وخروج الشيء عن الاستقامة والاعتدال ونقيضه الاستقامة والصلاح».

الفساد اصطلاحاً:

ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص و إن الفساد عموما هو كل عمل يتضمن سوء استخدام للسلطة العامة لأغراض خاصة، و هو أيضاً خروج عن النظام و القانون أو استغلال غيابهما و تجاوز السياسة و الأهداف المعلنة و المعتمدة من قبل السلطة السياسية و غيرها من المؤسسات الشرعية و ذلك بغية تحقيق منفعة شخصية سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مالية للفرد أو للجماعة.

وهناك اتفاق دولي على **تعريف الفساد كما حددته منظمة الشفافية العالمية بأنه**: «إساءة استخدام الوظيفة العامة للمنفعة والكسب الخاص» أي أن الفساد هو ظاهرة ظرفية قد يمارسها الفرد وهو على رأس عمله بدافع تحقيق النفع الخاص على حساب المصلحة العامة، وقد تكون ظاهرة عامة تصيب المجتمع بأكمله نتيجة لخلل ما قد أصاب بنيته الثقافية والاجتماعية. وبالتالي مهما تعددت معاني الفساد فهو لا يخرج عن كونه وباءاً اجتماعياً واقتصادياً يلم بالمجتمعات بشكل متفاوت ولابد من الوقاية منه والتصدي لأسبابه.

ويتضح من مجمل هذه التعريفات على اختلافها، أن الفساد ظاهرة تقوم على أساس من تحويل الشأن العام للجماعة إلى شأن خاص، حيث يتم تخصيص الموارد وتوزيع العائد الاقتصادي وفق اعتبارات المصلحة الخاصة وليس وفق الصالح العام.

أثر الفساد على التنمية الاقتصادية:

يقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها:

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية.
- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة.
- الكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.
- انخفاض الأسعار السوقية لأسهم الشركات في البورصات المالية والخسائر المالية الفادحة التي أضرت بمصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة.
- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.
- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية في إشغال المناصب.

كما أثبتت بعض الدراسات إن تأثير الفساد على النمو الاقتصادي كبيرة جداً، إذ تم اختبار مجموعة من المتغيرات لتحليل العلاقة بين الفساد وهيكل الإنفاق الحكومي، وأستنتج بأن الفساد يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي ويغير من هيكل الإنفاق الحكومي ويؤدي إلى تخفيض معدل الإنفاق على الخدمات العامة.

حوكمة الشركات:

عرّفت هيئة السوق المالية السعودية حوكمة الشركات على أنها: القواعد التي يتم من خلالها قيادة الشركة وتوجيهها وتشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع إجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال.

كما عُرّفت أيضاً حوكمة الشركات بأنها: " مجموعة من القواعد والممارسات والضوابط الرقابية التي تهدف إلى ضمان قيام الإدارة باستخدام أصول الشركة المادية والمعنوية بأمانة لمصلحة المساهمين أو تمكين المساهمين وغيرهم من ذوى المصالح بالشركة من ممارسة حقوقهم وحماية مصالحهم".

خصائص حوكمة الشركات:

تتفق تعريفات حوكمة الشركات على عدة خصائص تميزها عن غيرها من الأنظمة الأخرى وهي كالآتي:

- حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح من المخاطر التشغيلية والمالية.
- تفعيل الدور الإشرافي والتنفيذي لمجالس الإدارات.
- الحد من الفساد المالي والإداري عن طريق تحقيق وتوفير الضمانات.
- المساءلة المحاسبية لإدارة الشركة وتقدير وتقييم أعمالها.
- تعزيز الرقابة الداخلية في الشركة.
- تطوير نشاط المراجعة الداخلية إلى توقع سلوك الأداء المستقبلي للشركة.

أهداف ومزايا حوكمة الشركات في شركات المساهمة:

تحقق حوكمة الشركات الجيدة في شركات المساهمة كثيراً من الأهداف والمزايا أهمها:

- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة.
- إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مسائلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين.
- تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق الثقة للمستثمرين في أسواق المال.
- العمل على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار وضمان التمويل للمشروعات وبالتالي إيجاد فرص عمل جديدة.
- العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
- فرض الرقابة الجيدة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية.
- العمل على محاربة التصرفات غير مقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي.
- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج (عن طريق أحكام الرقابة والتشريعات والإجراءات المنظمة للسوق).
- محاربة الفساد الداخلي عن طريق البحث في أسبابه والحد منها وعدم السماح باستمراره.

مبادئ حوكمة الشركات :

المقصود بمبادئ حوكمة الشركات القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري المؤسسة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها. حيث وفي هذا الإطار تعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أولى المنظمات التي أصدرت مبادئ للحوكمة في سنة 1999، ثم عادت وأصدرت النسخة المعدلة منها في سنة 2004، ومنذ ذلك الحين حتى الآن تعد هذه المبادئ هي الأساس الذي تستند إليه الدول والمؤسسات عند قيامها بوضع الأسس المناسبة لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

وللحوكمة خمسة مبادئ أساسية صادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي:

أولاً: حقوق المساهمين:

تعتبر من أهم المبادئ المتعلقة بحوكمة الشركات لأنه من خلالها تتيح للمساهم الطمأنينة والراحة في الاستثمار لدى الشركة، وتشمل الحصول على المعلومات المطلوبة على القرارات المتعلقة بالتغيرات الأساسية في الشركة كحضور الجمعيات والتصويت وانتخاب مجلس الإدارة وغيرها.

ثانياً: المعاملة العادلة لحملة الأسهم:

عدم التفريق بين كبار المساهمين وصغارهم أو بين المواطن والاجنبي، والحصول على تعويض فعلي في حال انتهاك حقوقهم.

ثالثاً: احترام حقوق أصحاب المصلحة:

تشجيع مشاركتهم وحصولهم على المعلومات، وتشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال ابتكار فرص العمل.

رابعاً: الإفصاح والشفافية:

ويشمل تحقيق الإفصاح الدقيق والتام عن الشركة ونشاطها ومشاريعها وأهدافها والامور المتعلقة بمكافآت اعضاء مجلس الإدارة ورواتب الادارة التنفيذية والمسائل المتعلقة بالعاملين واصحاب المصالح وغيرها.

خامساً: مسؤوليات مجلس الادارة:

يجب أن يتم توضيح مسؤوليات مجلس الادارة الملقاه على عاتقه وتشمل الاشراف على استراتيجيات الشركة والرقابة على نشاطات الشركة واختيار الادارة التنفيذية ومتابعة اعمالهم، ويقع على عاتقه المسائلة في مواجهة المساهمين حين الاخلال بمسؤولياته.

الأطراف المعنية بحوكمة الشركات:

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم ولقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد والتي نوردها فيما يلي:

المساهمين:

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، أيضاً تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، ولديهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

مجلس الإدارة:

هو يمثل المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح , يقوم باختيار المديرين التنفيذيين (توكل إليهم السلطة اليومية لأعمال الشركة)، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم برسم السياسة العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

الإدارة:

هي المسؤولة عن الإدارة اليومية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها إضافة إلى مسؤولياتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

الأطراف المعنية بحوكمة الشركات:

أصحاب المصالح :

هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين ومن الملاحظ أن مصالح هؤلاء قد تتعارض مع بعضها البعض فالدائنون يهتمون بقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار .

أهمية حوكمة الشركات:

يمكننا توضيح أهمية الحوكمة من خلال التقاط التالية :

حظيت آلية الحوكمة باهتمام عالمي كبير من قبل المنظمات والمجاميع العلمية، نظراً لدورها في استكمال عمليات الإصلاح الإداري والمالي، ومكافحة الفساد، وتجنيب المؤسسات التعرض لحالات التعثر المالي والفشل والإفلاس». وذلك من خال تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية فيها ونزاهة تعاملاتها وعدالتها، والتأكيد على الشفافية والدقة والوضوح في كافة المعاملات والقوائم المالية الصادرة عنها، وما يترتب عن ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات. وبالتالي خلق البيئة الملائمة للاستثمار والتي تساعد في جذب الاستثمارات سواء الأجنبية منها أو المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال وزيادة فرص التمويل، فضلاً عن إمكانية الحصول على مصادر ارخص مما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية.

إن تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وتحسين الممارسات المحاسبية والماليةوالإدارية والتأكيد على الشفافية، كل ذلك من شأنه المساعدة على سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الإداري،واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه وعلاج أسبابه وآثاره قبل تفاقمها وتأثيرها على حياة المؤسسة»

أهمية حوكمة الشركات:

كما يؤكد الباحثون على أن تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعد على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها وتحقيق معاملة مرضية للفئات المختلفة من أصحاب المصالح، مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة.

أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين:

تظهر أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمساهمين فيما يلي: تعظيم عوائد االستثمار والقيمة االستثمارية وحقوق المساهمين والحد من المخاطر وتضارب المصالح. تساعد على ضمان الحقوق لكافة المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة، وتعزيز دورهم في مراقبة أداء الشركة والتأكيد على الشفافية والنزاهة والمصداقية. اإلفصاح الكامل على أداء الشركات والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل اإلدارة العليا. يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على االستثمار في هذه الشركات.

دور الحوكمة في الحفاظ على حقوق المساهمين:

تشكل حقوق المساهمين أهمية كبيرة في حوكمة الشركات. والغرض الرئيسي من وجود إدارة مسؤولة في الشركات هو حماية مصالح أصحاب رأس المال أو حملة االسهم في الشركة. وقد أولت مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية حوكمة الشركات اهتماماً خاصاً بحقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة منصفة.

تكفل حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين المتصلة بالسهم، و تشمل هذه الحقوق الآتي:

- الجوانب المتعلقة بطرق تسجيل الملكية، وإرسال أو تحويل الأسهم، والحصول على المعلومات ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وبانتظام، والمشاركة في التصويت، وحضور اجتماعات الجمعية العمومية، وحق انتخاب وعزل مجلس الإدارة، والنصيب من الأرباح. الحق في الحصول على أصول الشركة عند التصفية.
- الجوانب المتعلقة بحق المساهمين في الحصول على المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بأي تغيرات أساسية في الشركة، مثل: تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس، والتصديق على إصدار أسهم إضافية، والعمليات الاستثنائية، وتحويل أو بيع أصول الشركة. حق الحصول والاستفسار وطلب المعلومات الخاصة بالشركة بما لا يتعارض مع مصالح الشركة ومع أنظمة السوق المالية.
- أن يكون للمساهمين فرصة المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية، والإلمام بقواعد الاجتماعات، والأهم من ذلك إتاحة التزويد بالآتي:

ا. المعلومات الكافية، مثل تاريخ ومكان وجدول أعمال الجمعية العمومية والموضوعات التي يتم مناقشتها في الاجتماع السنوي.

دور الحوكمة في الحفاظ على حقوق المساهمين:

٢. فرصة توجيه أسئلة وتقديم مقترحاتهم.

٣. مشاركتهم في اختيار أعضاء مجلس الإدارة.

٤. حق التصويت شخصياً أو عبر وكيل.

- الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تناسب ملكيتهم من الأسهم.
- الإفصاح على القواعد والإجراءات التي تحكم الشركات في الأسواق المالية، وعمليات الاندماج وبيع من أصول الشركة، معرفة حقوقهم القانونية حتى يتم حماية حقوقهم وفقاً لحجم الأسهم.
- تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية بما في ذلك المستثمرين المؤسسون من خلال الإفصاح عن صفة الوكالة وأساسيات تصويتهم.
- ينبغي تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية، بما في ذلك المستثمرون المؤسسون فيما يتعلق بالحقوق الأساسية للمساهمين وفقاً للمبادئ.

دور الحوكمة في الحد من الفساد في شركات المساهمة:

إضافة إلى ما سبق ذكره أعلاه، يحقق التطبيق الجيد والفعال للحوكمة في الحد من الفساد، من خلال دور المساهمين في ممارسة حقوقهم في الشركة المساهمة العامة وذلك وفق ما يقتضيه إطار الحوكمة، وهذا ما أكدته معظم بحوث الحوكمة، حيث وفي هذا الإطار يعتبر نظام الحوكمة المؤسسية الجيد من الأمور الهامة التي تساعد على حماية مصالح المساهمين، من خلال مجموعة من الإجراءات، مثل ضمان ممارستهم لحقوقهم كاملة داخل المؤسسات، بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والشفافية في المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب، واحتفاظ المؤسسة بسجل واضح للمساهمين، وأسلوب مضمون لتسجيل الملكية، كما أن نظام الحوكمة هام للمساهمين، سواء كانوا في موقع المسؤولية المباشرة بالإدارة أو خارجها.

أن القواعد المنظمة لحوكمة الشركات توفر الحماية للمساهمين، من خلال أنها تسهل لهم ممارسة حقوقهم، ومن ثم تحقيق الجودة في تطبيق الحوكمة.

تطبيق حوكمة الشركات:

ذُكر تطبيق الحوكمة الفعالة في المادة الرابعة والتسعون من لائحة هيئة السوق المالية وقد نصت على مايلي: يضع مجلس الإدارة قواعد حوكمة خاصة بالشركة لا تتعارض مع الأحكام الإلزامية في اللائحة الصادرة عن الهيئة ، وعليه مراقبة تطبيقها والتحقق من فعاليتها، وتعديلها عند الحاجة، وعليه في سبيل ذلك القيام بما يلي:

- التحقق من التزام الشركة بهذه القواعد.
- مراجعة القواعد وتحديثها وفقاً للمتطلبات النظامية وأفضل الممارسات.
- مراجعة وتطوير قواعد السلوك المهني التي تمثل قيم الشركة، وغيرها من السياسات والإجراءات الداخلية بما يلبي حاجات الشركة ويتفق مع أفضل الممارسات.
- إطلاع أعضاء مجلس الإدارة دوماً على التطورات في مجال حوكمة الشركات وأفضل الممارسات، أو تفويض ذلك إلى لجنة المراجعة أو أي لجنة أو إدارة أخرى.

تشكيل لجنة حوكمة الشركات:

وقد نصت المادة الخامسة والتسعون من لائحة حوكمة الشركات بأنه: «في حال تشكيل مجلس الإدارة لجنة مختصة بحوكمة الشركات، فعليه أن يفوض إليها الاختصاصات المقررة بموجب المادة الرابعة والتسعين من هذه اللائحة، وعلى هذه اللجنة متابعة أي موضوعات بشأن تطبيقات الحوكمة، وتزويد مجلس الإدارة، سنوياً على الأقل، بالتقارير والتوصيات التي تتوصل إليها.

خاتمة – خلاصة :

- يعد الفساد من أخطر المشكلات التي تعاني منها الشركات المساهمة العامة، ويترتب عليه تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها، مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء.
- وعلى الرغم من موجات الخصخصة التي شهدتها العديد من دول العالم، لازالت تلك الشركات تمثل مساهماتها جزءاً أساسياً من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة وتوفير فرص العمل لعدد كبير من المواطنين، مما يستدعي ذلك التزام تلك الشركات بآليات الحوكمة عامة والداخلية خاصة (مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، المساهمين)، وذلك لأجل الحد من الفساد فيها وزيادة كفاءة أدائها، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بهذه الشركات، وبالتالي زيادة قدرة الدولة على جذب الاستثمار وما ينتج عنه من تنمية لاقتصاد البلد.
- يجب إرساء قواعد سليمة لمفهوم حوكمة الشركات وذلك من خلال الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وآلياتها ومالها من دور مهم في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري وتدعيم ثقافة المسائلة على جميع مستويات المسؤولية وتحسين مستوى الشفافية والعدالة في إدارة الأعمال الحكومية. وأصبحت مبادئ حوكمة الشركات طرفاً محورياً في عملية الإصلاح فهي لا ترسي نظاماً محورياً يحكم العلاقة بين الملاك، المستثمرين، الدائنين والمديرين بل تعد كحافز للإصلاح من خلال تطبيق أفضل المعايير من شفافية ومساءلة وأطر قانونية، الشيء الذي من شأنه كبح جماح الفساد المالي والإداري والقضاء على تأثيراته.
- ينتج الفساد بسبب تردي حالات سوء توزيع الدخل من خلال استغلال أصحاب النفوذ مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع التي تقدم لهم مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه الفئة وبقية أفراد المجتمع.
- يؤدي الفساد إلى تدني كفاءة الاقتصاد العام، وإضعاف مستوى الجودة، وذلك بسبب الهدر الذي يزيد من تكلفة الإنفاق الرشيد.
- تساعد الحوكمة في تحقيق ضمان النزاهة والموضوعية للمنظمات كافة حيث توفر الحوكمة هيكلاً تنظيمياً يمكنها من تحقيق أهدافها بأفضل السبل الممكنة، وتعد نظام مراقبة ومتابعة يؤدي إلى سلامة التطبيق الفعال للأنظمة، وتجنب حالات الفساد الإداري، كما تساعد الحوكمة في التوعية بأضرار الفساد الإداري على جميع المستويات.
- تعد الشفافية بالنسبة للمنظمات والعاملين فيها أكثر أماناً من خلال نظام رقابة فعال ودقيق لجميع المنظمة، وتشجيع على استغلال أفضل الموارد للمنظمة، حيث يكون الأداء بشكل أوضح وأكثر شفافية في كل تصرفات المنظمة مما يسهم في إيجاد علاقة تتسم بالوضوح والإيجابية في التعاملات كافة، وتأتي أهمية الشفافية في كونها تجعل الموظف أكثر حذراً وحرصاً في أداء أعماله خشية المساءلة، وتجعله في وضع أفضل لتخطيط نشاطاته، وبالتالي تكون سلوكياته أكثر رشداً وأبعد عن الفساد مما يساعد على تحقيق المصلحة العامة.

الذيابي

راكان الذيابي و شركاؤه

للمحاماة و الاستشارات القانونية

Al Thiysbi & Partners Co. For Law & Legal Consultations

info@adhiyabi.com

www.da-law-firm.com

00966591304009

00966593084009